تطور النظام العالمي
(منطق القوة بمافهيم جديدة)

■ د. اعمار انبية جمعة
كلية الإقتصاد والعلوم السياسية – جامعة ناصر الأممية

مقدمـــــــة:

يثير النظام الدولي اهتماماً متزايداً لدى الأوساط الأكاديمية والسياسية ، ويجرى التركيز على متابعة تطوراته والأفكار التي جاء بها ، وترســـخ الإهتمام أكثر مع بروز ما اصطلح عليه بالنظام الدولي الجديد ، وقد انشـــغلت العديد من الأوســـاط بدراسة أبعاده وانعكاساته على مختلف الصعد الداخلية منها والإقليمية والدولية .

أن أهمية هذه الدراســـــــــة تنبع من اعتبارات عديدة حيث يثور جدل يتعلق بـــكينونة النظام الدولي نفســـه ومن ثم تطوره ، كما أن هناك من يذكر وجود نظام دولي جديد إنطلاقاً من عدم الإعتـــــراف بأي قيم جديدة ممكن أن يأتي بها النظام الدولي الجديد وتنطلق هذه الدراسة من فرضية أساســـية قـــائمة على تلازم صفة الغير للنظم الدولية.

وبالتالي فهي في حركة وتطور مســـــتمرين، ومن هنا تركز هذه الدراسة على حركة وتطور النظام الدولي والمفاهيم والقيم المصاحبة لهذا التطور .

وعليه ارتأينا تقسيم الدراسة على النحو التالي:

الفصل الأول: الخلفية التاريخية للنظام العالمي.

*المبحث الأول:- النظام العالمي من الرواقية إلى الإسلام.

*المبحث الثاني:- ظهور النظم المؤسساتية القائمة على القانون الطبيعي.

*المبحث الثالث:- عصبة الأمم وظهور النظام الدولي متعدد الأقطاب.

الفصل الثاني: بروز نظام دولي قائم على الثنائية.

*المبحث الأول:- الثنائية القطبية في ظل الأمم المتحدة.

*المبحث الثاني:- مراحل الحرب الباردة.

*المبحث الثالث:-إنهيار الثنائية القطبية في النظام العالمي .

الفصل الثالث: ملامح النظام العالمي القادم.

*المبحث الأول:- القيادة الأمريكية للنظام العالمي وقضاياه.

*المبحث الثاني:- خلفيات وأهداف الرغبة الأمريكية في الهيمنة .

*المبحث الثالث:- السياسة الأمريكية ومحاولة القضاء على المنظمات الدولية.

الخاتمـــــــــة.

الفصل الأول: الخلفية التاريخية للنظام العالمي.

بـــصرف النظر عن التوصيف اللغوي وتصوراته لبـــــعض المفردات ومنها النظام العالمي، فإن تاريخ البشرية الموغل في القدم وخاصة الفترات التي ظهرت فيها بعض مظاهر الحياة الإجتماعية ومتطلباتها شهدت بشكـــل أو بآخر محاولات لتنظيم أنماط العيش وكيفية التعامل مع المحيط ، سواءٌ كان على مستوى العلاقـــة مع الآخرين أو مع الطبيعة أو غيرها من القضايا ذات الصلة بحياة الإنسان اليومية الحـــيوية ، وكما أســـلفنا بـــــصرف النظر عن دقـــــة التصور أو عدمها ، فإن محـــاولة تنظيم الأوضاع الإجتماعية المعيشية الخاصة كانت البداية للتفكير بنسق أو نظـــــــــام علاقات بحكم المجموعة ومـــــــــن حولها ، وكذلك في المحيط الأوســـع الذي تتواجد فيه .

وإن كانت هذه الفكرة هي القائمة واقـــعياً لما لها من ارتبـــاط في ذهنية وتفكير

الإنسان ورغبته في حب البقاء وتأمين مستلزماته ، فإن تطور الحـياة الإجتماعية وما آلت إليه من مراحل عبر العصور ، قد دفعت بالعديد من المفكرين إلى تصحيح أفكارهم وتوجيهها في الوجهة التي تخدم الجماعة البشرية عبـر تنظيمها في أطر اجتماعية كانت أو سياسية وفقاً للأيديولوجية والمعتـقدات التي يرتكز إليها كل منهم .

وعليه فإن نظرة سريعة إلى الفكر السياسي في القرون الماضية تظهر الملامح العامة التي نظر إليها بعض المفكرين لرؤيتهم للنظام العالمي الأمثل والسبل الكفيلة بتحقيق سـعادة البشـر ورفاء حـياتهم وعلاقـاتهم ، وإن كان تضارب الأفكار والمعتقدات شيئاً ظاهراً وبارزاً بين هذه الأفكار إلاّ أن كلاً منها سـعت جاهدة إلى اظهار نفسها البديل الملائم والصحيح للحياة الكريمة والرقي والإزدهار الذي يحلم به الإنسان أينما كان .

المبحث الأول : النظام العالمي من الرواقية إلى الإسلام .

بـداية يمكن تلمس فكرة المجتمع البشـري ذات الصفة أو المظاهر العالمية في الفكر الرواقي في القرن الثالث قبل الميلاد عبر زعيم هذه المدرسة المفكر زينون zenon ؛ الذي دعـا إلى مدينة عالمية يكون فيـها جميـع البشر متساوون ، ومواطنون أخوة تجمعهم حياة واحدة ونظام واحد على قاعدة القـانون الطبيعي الذي يتسق ويتألف مع القواعد و المبادئ الأساسية للعدل والعقل، وتعتبر الرواقية أن القانون الطبيعي هو فوق القوانين الوضعية وإنه يسمو عليها(1) .

وفي الواقع تعتبر الدعوة الرواقية من هذه الوجهة ردة فعل على تفرق المدن اليونانية وتبعثرها وعدم اتساق علاقاتها في ظل تعدد وتنوع الأنظمة والقـوانين التي كانت تحكمها ، وكما كان الأمر مع الرواقـية في تطويع القـانون الطبـيعي

لخدمة أفكارها ومعتقداتها ، أتت مرحلة الإمبراطورية الـرومانية لتبرر احتلالها وفرض شرعيتها على الشعوب عبر القانون الطبيعي ؛ كذلك فى الواقع استلهمت قانون الشعوب jus Gentium لهذا الغرض بإعتبـاره قـانوناً عالمياً من وجهة نظرها (2) ؛ وواقعاً لقد تلاشت الدول فى شخصية الإمبراطورية الرومانية فى تلك الفترة ، وقد ساعد هذا التلاشي ظهور المسيحية واتخاذها كديانة رسمية فى القرن الرابع ، وقد سعت الكنيسة الرومانية آنذاك إلى التبشير بالرسالة المسيحـية للعالم القائمة على مبادئ السلام بين الشعوب وإقامة العلاقات التي تخدم هذه التوجهات على قاعدة الخضوع لله ؛ إلاّ أن فكرة المدينة العالمية اقـتصرت آنذاك على العالم المسيحي ليس إلا ، ولم يطل الزمن حتى انتشرت الحروب فى القرون الوسـطى وتبين أن حكم الشعوب بالقانون الذي فرضته الإمبراطورية الرومانية بالقوة غير قـادر على اسـتيعاب مصالح الشـعوب وتطلعاتها،الأمر الذي أدى إلى تفكك الإمبراطورية إلى إقطاعيات يحكمها الأمراء وأصحاب السـلالات العريقـة فى أوروبا .

إن فكرة حكم العالم فى قانون واحد كان مغايراً تماماً للواقع وغير قابل للتطبـيق وهذا ما أكدته أحداث تلك الفترة والظروف التي مرت بها ، وكانت ضربة قاسـية لفكرة الحكومة العالمية ، حيث انتقلت الأمور من حكم الإمبراطورية الموحدة إلى الإمارات الإقطاعية ؛ أي بكلام آخر من مرحلة التوحـد فى الحـكم إلى مرحـلة التفتت والتشتت والمزيد من الحروب التي طالت فيما بعد العديد من الإقـطاعيات والشعوب .

إن انهيار فكرة الحكومة العالمية تحت وطأة العديد من الظروف ، لم يمنعها من الظهور مجدداً وبقوة إثر ظهور الديانة الإسلامية بمعتقـداتها.التي تفسـر مختلف مظاهر الحياة الدينية والدنيوية ، وبكلام آخر أن الإسلام الذي اعتبر دين ودنيا قـد

أعاد فكرة الحكومة العالمية إلى الظهور على قاعدة أن لا فرق بين عربي وأعجمي إلاّ بالتقوى ، وبالتالي فإن حكم الشعوب لا يخضع لأية مقاييس سوى الإيمان بالدين الحنيف الذي ابرز المساواة والعدالة الإجتماعية وغيرها من هموم الحياة الإجتماعية للجماعة والفرد ، وقدم عبر مفكريه ومجتهديه وعلمائه شتى أصناف العلوم والبدائل التي تتيح للإسلام بأن يكون نموذجاً لحكم ما ، وقاعدة لعلاقات اجتماعية داخلية وعلاقات دولية ذات أُطر وقوانين خاصة .

وكما أن لكل أمة ودولة وعصر ظروفه الخاصة ، فإن للدولة الإسلامية التي رامت فى شتى بقاع العالم وتمكنت فى فترة وجيزة من تقديم بدائل هامة فى مختلف المجالات ، فإن ظروفاً داخلية وخارجية أدت فيما بعد إلى الإنتقال بفكرة الحكومة العالمية أو النظام العالمي وفقاً للمنظور الإسلامي ، إلى واقع معاش آخر وهو العلاقات الدولية فى مفهوم الدولة الإسلامية ؛ العربية القائم على انقسام العالم إلى معسكرين دار الإسلام ودار الكفر .

إذن : يلاحظ أن الفترة التي سبقت القرن السابع عشر كانت فكرة النظام الدولي من الأفكار غير الواقعية ، وذات الطابع المثالي اليوتوبى غير القابل للتطبيق بفعل العديد من الأسباب والعوامل الذاتية والموضوعية .

فالفلسفة الرواقية ومن اتبعها فيما بعد على وقع مبادىء القانون الطبيعي لم يتمكن من انجاح فكرته بإعتبارها من عالم المثل ومن الصعب أن تمت إلى الواقع بصلة ، فيما الأُطروحات والأفكار الأُخرى أتت نتاج الغزوات والحروب والإحتلال والإخضاع لتبرير جميع هذه القضايا غير الشرعية ، وتلاشت مع تلاشى قواها وعوامل قوتها وبطشها ، فيما العقائد و الإجتهادات والتفسيرات الأُخرى جاءت نتاج معتقدات دينية لم تصمد آنذاك بفعل عدم تمكنها من ابقاء سيطرتها على الشعوب والمناطق التي فتحتها كما حدث فى عهود الدولة الإسلامية

العـــــربية ؛ أولاً ومن ثم حقبة الحكم العثمـــــاني لاحقاً (3) ، ومهما كان هذا الفشل ، فإن جملة ملاحظات يمكن أن تطرح ، أبرزها :

*- إن أي فكرة لوحدة عالمية قائمة على قاعدة العقيدة الدينية لم تثبـــت صمودها حتى الآن ، لأسباب كثيرة من بينها ، إنه من الصعب إحتواء جميع هذه الشـــعوب والأمم بـــمختلف عقـــائدها وتصوراتها إلى مشـــــاريع ذات خلفية تتعارض مع معتقداتها ومفاهيمها وتتناقض فى بعض الأحيان إلى مستوى استحالة اللقـــاء على بعض المسائل الأساسية بالنسبة لكـــل منها .

*- إن محاولة ابراز هذه الأفكار من قبل أصحابها على أنها عالمية ، هو فى الواقع غير ذلك ، فإن مجمل الأفكار والمشاريع التي ظهرت كانت بـــمجملها بـــعيدة كل البعد عن العالمية وكانت نتاجاً للجغرافيا والتاريخ اللذين إنطلقا منه .

*- لقد كانت فكرة النظام العالمي فى مختلف تجلياته المبكرة وغير المكتملة واقعاً نتاج مبدأ القـــوة وليس أي شـــيء آخر ، فلا الشـــرعية مهما اختلفت تســـمياتها و خلفياتها قادرة على تغطية وتبرير أي أمر قائم ، ولا العقيدة مهما اختلفت انتمائها ومفاهيمها كانت قادرة على استيعاب ما يواجه بإسمها تبريراً أو دفاعاً عن عمل أو وجهة نظر أو أي أمر آخر .

المبحث الثاني : مرحلة النظم المؤسساتية القائمة على القانون الوضعي .

إن مرحلة حكم الإقطاعيات والإمارات التي ســـادت فى أوروبـــا فى القـــرون الوسطى وما أحاط بها من ظروف أسست لحروب فيما بينها ، ناهيك عن الثورات الداخلية فى بعض الدول والتي أثرت بشكل كبـــير على مســـار العديد من الأمور لاســـيما فى مجال العلاقـــات الدولية آنذاك ولو أن الأمر كان منظوراً من الوجهة الأوربية تحديداً .

إن التحول الأساسي فى تلك الحقبة يبدو جلياً فيما أقرته معاهدة وستفاليا سنة 1648مسيحي ، التي جاءت بعد سلسلة من المنازعات والحروب الطاحنة ، فهي وإن وضعت حداً ولو مرحلياً لبعض القضايا الأوروبية فقد أسست لنوع جديد من العلاقات القائمة على قاعدة التعاون المشترك بدلاً من سياسة القوة والإخضاع والسيطرة ، وعلى الرغم من أن جميع المشاركين فيها هم أوروبيون وإن جوهرها ومضمون أحكامها كانت متعلقة بالقضايا الأوروبية .

إلا أن ما آلت إليه الأمور فيما بعد أدى إلى إمتداد أثرها إلى خارج النطاق الجغرافي لأوروبا لما لهذه الدول الأخيرة من امتدادات استعمارية خارج القارة ، وبهذا المعنى وإن كان الأمر يبدو إقليمياً وتحديداً أوروبياً فإن أهدافه وتأثيراته طالت مناطق جغرافية أخرى مما أسس كما أسلفنا لبداية نوع جديد من النظام الدولي .

إن ما يميز معاهدة وستفاليا (4) فى تلك الحقبة كونها :-

*- المعاهدة الإقليمية الأولى ذات الطابع والإمتداد الدولي للأسباب السالفة الذكر .

*- لقد أعطت اضافات جديدة هامة على مفهوم المعاهدات ومضمونها ، لحل القضايا الخلافية عبر إحلال مفهوم التوزان كما أسلفنا ، أي بمعنى إعطاء الحق لأية دولة للتدخل ضد أي دولة تجرؤ على الخروج عن التوازنات المطروحة .

*- كما أعطت بعداً آخر فى مجال القانون الدولي ، إذ وضعت القواعد لتدوين القوانين والمعاهدات الدولية الملزمة للأطراف الموقعين عليها .

إن تاريخ الشعوب والدول متغير بتغير الظروف التي تحكمها ، وبطبيعة الأمر فإن ما رست عليه معاهدة وستفاليا لم تبق على ما كانت عليه ، فلم يمض وقت

طويل حتى عصفت بأوروبا مجدداً العديد من المتغيرات ، متأثرة بـــالفكر العارم الذي أشاعته الثورة الفرنسية ســـنة 1789 مسيحـــي ، التي قلبـــت الكثير من المفاهيم وغيرت الكثير من القيم في أوساط الشعوب والمجتمعات الأوربية الرازحة تحـــت حكم الإقطاع والأمراء ، وبمعنى آخر ساد تياران أساســـيان ، الأول قـــاده الفكر التحرري متأثراً بما نادت بـــه الثورة في فرنســـا ، والثاني قـــادته الإقـــطاعيات المحافظة والمـــــــنادية بإبقاء الـــــــتوازنات المعهودة على ما هي عليه ، وفي أحسن الأحوال السعي إلى توازنات جديدة لمصلحتها

وكمـــا كان الأمر بعد كل جولة من الحروب التي تؤدي إلى تحالفات وموازين جديدة كانت هزيمة نابليون مناسبة هامة لإعادة صياغة الواقع الأوروبي من جديد على قواعد و أسس تراعي المتغيرات الحاصلة على الأرض .

ولذلك تداعت الدول المنتصرة إلى عقد مؤتمر فيينا الذي أسس لمرحـــلة جديدة أيضاً من النظام الدولي ، أما أبرز ما أتت به معاهدة فيينا(5) لسنة 1815 التالي :

*- إعادة التوازن في أوربا عبر إعادة العروش إلى " أصحابها " وتقسيم الأراضي الأوروبية مجدداً .

*- إعادة الملكية إلى بروسيا والنمسا ، وتوحيد السويد والنرويج في إتحاد فعلي .

*- ضم بلجيكا إلى هولندا في مملكة قوية لمواجهة فرنسا .

*- إزالة بولندا عن الخارطة الجغرافية ـ السياسية لأوروبا وتوزيعها بين روسيا وبروسيا والنمسا .

*- وضع سويسرا في حياد دائم .

إن الإجراءات المقررة في معاهدة فيينا وان كانت ذات طابع جغرافي أوروبـــي أيضاً كما حدث مع معاهدة وستفاليا ، إلا أنها تشـــترك أيضاً معها في المدى الذي يمكن أن تصله مقرراتها ، بحيث تشمل قضايا ومواضيع خارج القـــارة و التي لها

صفة العالمية بشكل أو بآخر .

إن معالم النظام العالمي الذي ساد فى تلك الحقبة تطور عملياً وأتخذ أشكالاً أكثر وضوحاً عبر سلسة المعاهدات التي أبرمت لاحقاً بين الدول ، فعلى سبيل المثال لا الحصر معاهدة باريس لعام 1856 التي شملت أحكامها الدولة العثمانية أيضاً إذ لم يعد الأمر مقتصراً على الدول الأوروبية فقط بل تعداها ليشمل دولاً خارجها وبمعنى لم يعد الأمر مقتصراً على الدول ذات الطابع والديانة المسيحية بل شملت أيضاً غير الدول المسيحية الديانة .

كما عقدت سلسلة من المعاهدات بين الأعوام 1864 و 1867 مسيحي ،فى جنيف تناولت قضايا جرحى الحرب والمدنيين تحت الإحتلال وغيرها ... وكذلك اتفاقيات لاهاي لسنتي 1899 و 1907 المتعلقة بقواعد الحرب والسلم والحياد ، وسبل حل النزاعات الدولية بالطرق السلمية

إن القراءة الدقيقة والهادفة إلى التاريخ تثبت أن أي نظام عالمي هو نتاج المنتصر فى الحرب ، كما تثبت أن أيًا من الأنظمة العالمية التي مرت عبر التاريخ لم تدم ، بل كانت عرضة لتغيير مستمر ؛ وبطبيعة الأمر فإن ما يسود اليوم هو متغير غداً .

إن سلسلة المعاهدات السالفة الذكر لم تتح للنظام الذي أنشأته أن يدوم طويلاً فسرعان ما أنقلب موقعو المعاهدات على توقيعهم ، وجرت أوسع عمليات التدخل فى الشؤون الداخلية للدول وسادت المصالح الخاصة مكان التعاون ، والأطماع الإقليمية وحروبها مكان حل النزاعات بالطرق السلمية ، بإختصار لم تنتج الدول الأوروبية نظاماً عالمياً إلا وبدأت هي نفسها في الإتجاه الذي سيلغيه مجدداً ، وهذا ما كان سائداً ؛ حيث كانت ظروف ومقومات الحرب العالمية الأولى تتحضر بوتيرة متسارعة ، وهكذا لم يأت منتصف العقد الثاني من القرن العشرين

إلاّ وكانت الحرب قد اشتعلت لتغير مفاهيم وقيم وأنظمة بنتائجها .

المبحث الثالث : عصبة الأمم وظهور النظام الدولي متعدد الأقطاب .

إن حروب أوروبا المستمرة لم تكن فى الحرب الأولى من القرن العشرين كسابقاتها ، بل اتخذت صفة العالمية بامتياز ، إذ جمعت فى أتونها الكثير من الدول والشعوب خارج القارة الأوروبية ، كما وإن نتائجها إمتدت إلى خارجها ، ليصبح النظام الذي رست عليه إتفاقات الصلح عالمياً .

وإذا كان الأمر يظهر بهذه البساطة كون النظام الذي فرض هو نتاج المنتصرين والمحتوى القانوني لمصالحها ، فإن لهذا النظام العديد من المظاهر التي تستحق الوقوف عندها وأبرزها :-

*- إضافة إلى إرتكاز هذا النظام على مبدأ قوة المنتصر ومصالحه فإن المعاهدات الخمسة التي أعتبرت ركيزة النظام العالمي آنذاك ، أُعطيت صفةالدولية والإلزام،بحيث أصبح من مصادر القانون الدولي تلك المعاهدات وما جاء فيها .

*- إن التغييرات الحاصلة نتيجة لمعاهدات الصلح وخصوصاً تلك المتصلة بالجغرافيا السياسية لأوروبا تعكس هواجس الدول المنتصرة وتطلعاتها فى أوروبا نفسها وفى خارجها أيضاً، فإضافة إلى إعادة استقلال تشكوسلوفاكيا ويوغوسلافيا وفصلهما عن الإمبراطورية النمساوية ، وإعادة بولونيا إلى الخارطة السياسية الأوروبية، فإن مبدأ تشكيل الدول على أساس قومي طال أيضاً القوميات التي خضعت للحكم العثماني بإستثناء البلاد العربية ، التي جزئت بدل من توحيدها قياساً على ماجرى فى المناطق الأخرى .

*- إن أبرز ما أنجزته الدول المنتصرة فى سياق اظهار النظام الدولي على أسس شرعية وفقاً لمصالحها ، هو تأسيس عصبة الأمم وانضمام العديد من الدول الفاعلة إليها (رغم بقاء الولايات المتحدة خارجها) وإعطائها صفة الإشراف

على النظام العالمي ، اضافة إلى انشائها ضوابط تحكم العلاقات الدولية .

*- ورغم الآمال الكبيرة التي علقت عليها ، فإن عصبة الأمم التي أوكل إليها مهمة الإشراف على النظام العالمي كانت تحمل فى طياتها أسباب فشلها وإنهيارها لاحقاً ، فعلى الرغم من المهمة العسيرة التي أُنيطت بها لم تعط الصلاحيات الكافية لها فإجراءاتها توصيات ليس إلاّ، وليس بمقدورها فرض أي قرار تمليه مصلحة النظام العالمي حتى ولوكان من منظور الدول المنتصرة ، إضافة إلى ذلك إن بقاء الولايات المتحدة خارجها ، وإنسحاب ألمانيا منها بعد دخولها إليها ، قد ولد الإنطباع بأن النظام العالمي الذي ساد آنذاك ، كان فى الواقع متكئ على قدم عرجاء وليس بإستطاعته المضي كثيراً .

*- إن أحد المرتكزات التي قام عليها النظام العالمي آنذاك هو توازن القوى فى عالم متعدد الأقطاب ، ومن الطبيعي عند اختلال التوازن سيختل النظام القائم وهذا ما حدث عملياً بعد فترة وجيزة من الزمن ، الأمر الذي أسس للحرب العالمية الثانية .

الفصل الثاني: بروز نظام دولى قائم على الثنائية القطبية .

المبحث الأول : الثنائية القطبية فى ظل الأمم المتحدة.

إذن للأسباب السالفة الذكر ، ولأسباب متنوعة ومتعددة أُخرى انهار التوازن في القوى الدولية ، ونشأت معتقدات وأفكار جديدة كانت نتيجة الضغط الهائل الذي مورس على الأطراف المهزومة ومنها ألمانيا ، الأمر الذي أدى إلى إندلاع الحرب العالمية الثانية ، والتي أتت بنتائج قلبت العديد من الأمور رأساً على عقب ، وأدخلت مفاهيم جديدة ومصطلحات كثيرة فى سياق تنظيم النظام الدولي بعد الحرب .

ففيما كانت الحرب العالمية الثانية مشتعلة كانت دول الحلفاء تخطط لما بعد

الحـــرب ، وتطرح تصوراتها للنظام الدولي الذي ستبـــنيه على خلفية انتصاراتها الموعودة ضد دول المحـــور (ألمانيا ، ايطاليا ، اليابـــان) ، ولهذا عقـــدت أولى اجتماعاتها فى (ديسمبر) 1941 مسيحي ، وتكررت اللقـــاءات فيما بـــعد حـــيث تمت اجتماعات فى (الدار البيضاء وكيبك وبـــاريس ولندن وفى دومبـــارتن أوكس) وكانت نتائجها الأساسية الإتفاق على تأسيس هيئة دولية تحل مكان العصبة وتسند إليها مهام الإشراف على النظام الدولي المزمع إنشاؤه ، إن لم نقل فرضه .

إن الصلاحيات التي أعطيت لهيئة الأمم المتحدة تعكس بوجه أو بـــآخر النظرة التي ســـينطوي عليها النظام العالمي الجديد بـــــصرف النظر عن نجاحـــــها أو فشلها ، فقد حاول الحلفاء بادئ الأمر الإستفادة من ثغرات عصبة الأمم وأسبـــاب فشلها وبالتالي ما تسببت به من أثر فى النظام العالمي آنذاك ، محاولين أو معتبرين أن تقوية المنظمة الدولية يعنى بالضرورة ،إن دورها فى النظام العالمي ســـيكون رياديا ، وبصرف النظر عن ذلك فقد أثبتت الأيام فيما بعد عدم صحـــة هذه الرؤية وفشـــلها فشلاً ذريعاً ، خصوصـــــاً فى المهام التي أُلقيت على عاتقها(6).

إن أحـــد المهمات الرئيســـية المســـندة إلى الهيئة هي حـــفظ الأمن والســـــلم الـــــــــدوليين، وحل النزاعات بالطرق السلمية ، وإنماء العلاقات الودية بين الدول، ومعاملة جميع دول العالم بمساواة وعدالة ، وبالتالي فإن السياق العام الذي حاول الحلفاء إبرازه يشمل:

*- إن النظام العالمي بعد الحرب العالمية هو برعاية وعناية هيئة الأمم المتحـــدة وتحديداً مجلس الأمن الذي أنيط به حماية السلم والأمن الدوليين، بل التدخل حـــتى بالطرق العسكرية لفرضه إذا دعت الضرورة ذلك.

*- وعلـــــى الـــــــرغم من ذلك ، أي اظهار الصلاحيات الواسعة لمجـــــلس الأمن ، إلاّ إن الأمر لا يعدو كونه صورياً من الناحية العملية بإعتبار إن المسيطر

على القرار الفعلي لمجلس الأمن هو الدول الخمس الكبرى ، أي أن النظام العالمي في هذه الفترة هو عملياً نتاج هذه القوى وعلى شاكلة وقدرة هذه الدول نفسها .

*- إن افساح المجال لكل الدول المستقلة الدخول في عداد الأمم المتحدة هو في الواقع محاولة اسباغ العالمية على المنظمة الدولية وبالتالي ربط هذه الدول بمواثيق ومعاهدات من الصعب الإفلات منها بسهولة ، وهذا ما حدث فعلاً عبر شبكة المنظمات والوكالات المتخصصة التابعة للمنظمة الدولية ، بحيث باتت جميع الدول المنظمة تحت لواء المنظمة الدولية أسيرة سياسات النظام العالمي المفروض على الدول الأخرى ، والتي لا حول ولا قوة لها إلاّ الدخول فيه ، بصرف النظر عن بعض الإستثناءات القليلة والمعزولة عملياً .

*- إن التوسع القاعدي لعدد الدول في تركيبة النظام العالمي وتمحورها حول الأحلاف وخصوصاً بين المحورين الأساسيين ، أدى إلى انقسام واضح على المستوى العقائدي السياسي والإقتصادي بين الدول ، الأمر الذي انعكس سلباً على النظام العالمي في ظل الأمم المتحدة ، وجعل هذا النظام أداة بيد الدول المؤثرة فيه من الناحيتين العسكرية والإقتصادية .

*- إن حصر التنافس عملياً بين واشنطن وموسكو آنذاك على قيادة النظام العالمي أدى عملياً إلى تهميش كل القوى الواعدة للمنافسة معها ، وبالتالي ظلت جميع الأطراف الأخرى دولاً تابعة بصرف النظر عن قوتها وقدرتها التي تبدو أنها لا يستهان بها (كنموذج اليابان وألمانيا وإيطاليا ومجموعة الدول الأوروبية كفرنسا وبريطانيا شركاء الحلفاء في الحرب) .

*- إن تبدل ثوب النظام العالمي في حكم الشعوب والأمم لم يغير في الأمر شئ يذكر ، فبعد الحرب العالمية الأولى أستفادت بعض القوميات الأوروبية في انشاء كياناتها السياسية ، بينما لم يكن تحرر بعض دول العالم الثالث بعد الحرب الثانية

وفى ظل النظام العالمي المستجد أمراً جديداً ، فعملياً انتهى حكم الإستعمار المباشر ليحل مكانه الإستعمار الإقتصادي غير المباشر ، وبذلك لم يكن النظام العالمي فى ظل الأمم المتحدة النظام المنشود خصوصاً للدول النامية .

*- ونتيجة لما سبق ، فبدلاً من رعاية هذه الدول وفقاً لمنظور وأهداف الأمم المتحدة ذات الصلة بالتنمية للشعوب والدول ، فقد زاد التنافس بين الأطراف الفاعلة فى النظام العالمي على إستغلال ثروات الشعوب والدول وبطرق غير مشروعة تحت مبررات وحجج متعددة ومتنوعة ، والقاسم بينها عدم شرعيتها فى ظل نظام هيئة دولية أستندت فى شرعيتها على مواثيق ومعاهدات لو طبقت بالشكل المقبول لكانت الأمم والشعوب بنعيم ليس بعده نعيم .

*- إن التقدم التكنولوجي الهائل الذي شهده النصف الثاني من القرن العشرين قد أثر بشكل مباشر على سلوك العلاقات الدولية بين الدول ، سيما وإن هذه التكنولوجيا قد إستخدمت بشكل مباشر ومبالغ فيه فى القضايا العسكرية والإستراتيجية منها،وواقعياً كان أحد أسباب إنهيار هذا النظام على قاعدة التنافس الحاد بين قطبي النظام وعدم تمكن أحده من مجاراة الآخر ، مما أدى إلى استسلامه عملياً وتفككه .

إن الأسباب والآثار السالفة الذكر قد أفرزت العديد من القضايا ذات الصلة بأوضاع النظام العالمي والتي تعتبر فى نفس الوقت أحد سماته التي رافقته حتى انهياره والتي لم يوجد لها الحلول المناسبة ، كان أبرزها ما يلي :

*- السباق المحموم على التسلح والذي يعتبر بوجه من الأوجه عدم إيمان الدول بهذا النظام وعدم الإئتمان له ، الأمر الذي أدى إلى استنزاف المداخيل الضخمة للعديد من الدول والذي آثر بدوره على التنمية الإقتصادية ـ الإجتماعية لمعظم

الدول إن كانت فى المحـــور الإشـــتراكي أو الرأســـمالي ، وكذلك فى دول العالم الثالث .

*- إن ازدياد وتيرة التســـــلح فى العالم وخصوصاً النوعي منها ، أدى إلى تفكير العديد من الدول بامتلاك الأسلحة غير التقليدية ، لاسيما الدول النامية ، مما تسبب بأنواع جديدة من اختلالات التوازنات الإقليمية وبـــالتالي ظهور الحـــروب مجدداً التي غالباً ما تركت آثاراً على مستوى النظام العالمي .

*- ظهور حـــروب الواســـطة بـــين الدول الكبـــــرى على أراضى دول العالم الثالث ، حـــيث امتدت جغرافياً وتاريخياً فى مختلف المناطق الحساســـة فى العالم والنماذج عليها كثيرة .

*- انتقال الحرب الباردة بين المعسكرين إلى أروقة الأمم المتحـــدة وكان سببـــاً إضافياً ورئيساً فى افشال عملها لاسيما تدخلها فى الأزمات ذات الشـــأن الذي يهدد الأمن والسلم الدوليين وهو موضوع اختصاصها وأساس وجودها .

المبحث الثاني: مراحل الحرب الباردة و إنتهائها .

إن السمة الخاصة التي طبعت النظام العالمي لما بعد الحرب العالمية الثانية هي الثنائية القطبية التي ولدت الحرب الباردة (7) بـــين القطبـــين الولايات المتحـــدة الأمريكية والإتحاد السوفييتي ، وقد تميزت هذه المرحلة آنذاك بثلاث مراحـــل من العلاقات المتوترة إلى التفاهم و انتهاءاً بالتعاون الذي سبق مرحلة انهيار الحـــرب البـــاردة وزوال نظام الثنائية إلى النظام الأحـــادي المتمثل بـــالولايات المتحـــدة الأمريكية .

المرحلة الأولى:

التي غطت فترة الخمسينات من القرن الماضي حيث بلغ الصراع ذروته بـــعد

التحالف الذي جمع أقطابه إبان الحرب الثانية ، فأنشأت موسكو حلف وارسو عام 1945 سيحي ، وتبعتها واشنطن بالحلف الأطلسي عام 1949 سيحي ، وشهد هذا العقد حربين اقليمين ذات دلالات دولية ، وهما الحـــرب الكورية التي قـــادتها الولايات المتحدة تحت ستار الأمم المتحدة مستغلة غياب المندوب الروسي لإستصدار قرار انشاء القوة العسكرية ، والثاني حرب السويس التي قادتها فرنسا وبريطانيا والكيان الصهيوني ضد مصر وبتشجيع أميركى مبـــرراً بحـــماية الممرات الدولية وأمن ممرات النفط فى المنطقة .

المرحلة الثانية :

التي شهدت نوعاً من الإنفراج بفضل السياســـة التي أعلنها الزعيم الســـوفياتى آنذاك خروتشوف أمام المؤتمر العشرين للحزب الشيوعي الذي أعلن فيه التخلص من الحرب كوسيلة لحل النزاعات والإستعاضة عنها بـــالمفاوضات ، واحـــترام سيادة الدول والحـــث على العلاقـــات الودية وعدم التدخل فى الشـــؤون الداخلية والعمل عـــلى التنمية الإقتصادية علـــى أســـــاس المساواة ، وعزز هذا الإتجاه فى العلاقات الدولية الأسلوب الذي تمّ فيه حل أزمة الصواريخ الكوبيـــــــــة عام 1962 سيحـــــي ، ومقـــررات مؤتمر دول عدم الإنحـــياز الذي عقـــد في القـــاهرة عام 1964سيحي ، ومقررات الأمم المتحدة عام 1965 سيحي .

المرحلة الثالثة :

التي شهدت المزيد من الإنفراج والتفاهم فى عقدي السبعينيات والثمانينيات أثر انتهاء حـــرب فيتنام ، وكرس هذه الأجواء جو التفاهم بـــــين الرئيس الأمريكى نيكسون والسوفياتى بريجنيف على الكثير من القضايا العالقة بـــينهما ، واللافت للنظر فى هذه المرحلة اهتزاز صيغة النظام العالمي بين القطبين إثر بروز الصين كمشروع قطب ثالث ومؤثر ، إضافة إلى ظهور الوحـــدة الأوروبـــية بـــعد طول

انتظار من طليعة مشجعيها البارزين فرنسا .

المبحث الثالث : انهيار الثنائية القطبية فى النظام العالمي.

منذ منتصف الثمانينيات بدأ التأكيد إن شيئاً ما سيحل محل النظام العالمي القائم ، ذلك يعود بالدرجة الأولى إلى العديد من الأسباب المتعلقة بوضع الإتحاد السوفياتى الداخلي من جهة وأزمة النظام الرأسمالي وتطوره المطرد والمتسارع (8) من جهة أخرى ، والسباق على التطور التكنولوجي للأغراض الإستراتيجية ذات الصلة بالهيمنة الدولية ، إضافة إلى العديد من العوامل الذاتية فى الدول ذات الصلة بتوجهات النظام العالمي ، أما ابرز هذه المعطيات فقد بدت فى المظاهر التالية :

*- إن وصول ميخائيل غورباتشوف إلى السلطة فى الإتحاد السوفياتى وتبنيه سياسة البروسترويكا والغلاسنوست (الإصلاح والإنفتاح) كانا العاملين الأساسيين فى اهتزاز هيبة الإتحاد على المستويين الداخلي والخارجي ، الأمر الذي أدى إلى انهياره وتفتته إلى دويلات ضعيفة تعتمد على المساعدات الدولية ذات الشروط السياسية .

*- إن الوضع الإقتصادي للإتحاد السوفياتى آنذاك لم يعد يسمح له بمزيد من التدخل فى الشأن الدولي ، وكذلك تقديم المساعدات لكتلته الإشتراكية الذي اعتبر بمثابة الإسفين الأول فى نعش الإتحاد ، إضافة إلى تخلفه عن مواكبة التطور فى مجال التسلح لاسيما الموضوع المتصل بحرب النجوم .

*- أزمة الرأسمالية الجديدة المتعطشة إلى الأسواق الجديدة بعد التخمة فى الإنتاج وركود فى التسويق، الأمر الذي ضاعف من جهود تسريع التشجيع على محاولة التغيير الجذري لمنظومة الأفكار والمعتقدات السائدة ومنها الأيديولوجية الماركسية.

الفصل الثالث : ملامح النظام العالمي القادم .

بصرف النظر عن من خطط وتابع ونفذ تفجيرات واشنطن ونيويورك ، فإن جملة تساؤلات تطرح نفسها قبل الإجابة على الكثير من العلامات الفارقة التي ظهرت في النظام العالمي الأحادي الذي ساد في العقد الأخير من القرن العشرين ؛ وأبرزها : هل أن النظام العالمي الذي فرض لبى طموحات من فرضه ؟ وهل أن النتائج التي أفرزتها وقائع العقد الاخير كانت متطابقة للأهداف التي خطط لها ؟ وهل أن المتغيرات الحاصلة على الساحات الإقليمية والدولية كانت كافية لإقناع واشنطن بإبقاء النظام العالمي على ما هو عليه ؟ وهل هنالك أي شك بأن حركة التاريخ فى صعود القوى وانهيارها هي متغيرة بتغير الكثير من العوامل والظروف ؟ وهل أن التقدم التكنولوجي الهائل في مجالات المعلوماتية وما أفضت إليه لن تستخدم فى حكم الشعوب والأمم ؟ وبالتالي ما هي القوانين التي ستحكم النظام العالمي القادم والأسس التي يبنى عليها فى معرض التفجيرات ربما " إسرائيلية الهوية " فى واشنطن ؟ وهل إن ما تطالب به واشنطن يمكن توحيد الرؤية العالمية حوله ، إن لم يكن بالإمكان تطابقه وخصوصاً قضايا الإرهاب ، العنوان الرئيسي لحملة التأديب ؟ .

المبحث الأول : قيادة واشنطن للنظام العالمي وقضاياه

في خطابه حدد الرئيس الأميركي الأسبق جورج بوش الأب بتاريخ 1991/4/14 مسيحي ، المبادئ العامة التي ستحكم النظام العالمي وهى تسوية النزاعات الإقليمية والدولية بالطرق السلمية ، التضامن فى وجه العدوان ، معاملة جميع الشعوب بالعدل ، خفض ترسانة الأسلحة .

وفى الواقع إن قراءة متأنية لوقائع الأحداث وتطوراتها فى تلك الحقبة تعطي فكرة واضحة عن السياق العام الذي تعاملت به واشنطن مع هذه القضايا ، ولسنا

في معرض تعدادها والتعليق عليها فهي كثيرة ودامغة لجهة السلبية التي أظهرتها وممارستها وطبقتها في معايير وأساليب مزدوجة (9) ؛ إلا أن سلسلة من الإستنتاجات المفيدة يمكن أن تستخلص وأبرزها :

*- إن مبدأ حل النزاعات بالطرق السلمية لم يحترم البتة في معالجات واشنطن للقضايا الدولية ذات الإهتمام الدولي ، بل إن معظم الوسائل والمواقع ذات الصلة كانت مغيبة تماماً بإرادة أميركية واضحة كنموذج الأمم المتحدة ، إلاّ في حدود استثنائية جداً ، وفى المواقع التي تخدم مصالحها الإستراتيجية مباشرة .

*- وعطفاً على ما سبق، يلاحظ بوضوح مدى مشاركة واشنطن في خلق البؤر المناسبة للصراعات الإقليمية، ومن ثم التدخل فى إدارتها وصولاً إلى فرض الحلول المناسبة لها من الوجهة الأمريكية البحتة .

*- كما إن الصراعات والنزاعات على المستويات الإقليمية والدولية لم تتقلص وحتى لم تضق أطر التحالفات والمحاور بشأن العديد منها ، بل إن عددها قد زاد ، ووجدت مظاهر وآفاق جديدة للنزاعات يصعب التحكم بها .

*- لقد طبقت وفرضت أساليب جديدة لفرض مشيئة منطق القوة في السياسة الدولية ، وابتدعت مفاهيم ومصطلحات ظاهرها مختلف عن خلفياتها ومضمونها ، وبررت أعمال بحجج واهية ليس لها أي علاقة لا من قريب ولا من بعيد في القضايا التي تطرح من أجلها ، كنموذج العقوبات الذكية !

*- إن أياً من النزاعات ذات الشأن على الصعيد الدولي لم يحل في ظل النظام الأحادي الجانب، بل إن بعضها أخمد مؤقتاً، أو جرت حلول مجتزأة له بحيث يمكن إشعاله في اللحظة الدولية المناسبة.

وإذا كان الأمر يبدو بهذه الصورة القاتمة للنزاعات، فإن المبدأين " التضامن

في وجه العدوان " و "معاملة جميع الشعوب بعدل "لم يكونا بأفضل حال من المبدأ السابق ويمكن تسجيل الملاحظات التالية :

*– لم يطبـــق التضامن في وجه العدوان إلاّ في ظروف وحدود استثنائية ، فرغم تعددها وتنوعها ولزوم التضامن في وجهها لصيانة الأمن والســـلم الدوليين ، فإن التعامل الذي تمّ مع أحـــد مظاهـــــــره (اجتياح العراق للكويت) لم تكن أهدافه المعلنة متطابقة ولا حتى متوافقة مع النتائج التي أوصلت إليها الأمور فيما بعد .

*– إن العديد من حالات التدخل بغطاءات مختلفة ومنها التضامن في وجه العدوان وحماية الأقليات ، كانت نتائجها ، زيادة الإحســـاس بكشـــف العديد من المواقـــع المتوترة في العالم وحدة خطورتها بدل الإطمئنان إلى طبـــيعة الحـــلول المتوصل إليها كنموذج الحروب الأوروبية الحديثة .

*– إن التضامن الذي جمع في هذه الحالات لم يكن في الواقع موجهاً إلى المعتدي عليه أو المهدد إلى السلم والأمن الدوليين ، بل جل ما جمع من أجله ، تم اســـتثماره بأشكال مختلفة ومتنوعة وأبـــرزه إيجاد التكتلات والمحـــاور المتعادية والمتنافرة التي ستؤسس لحروب مستقبلية ، وهذا ما يتم الإستفادة منه عملياً في عسكرة بعض المناطق الإستراتيجية الحاصلة الآن .

*– إن معاملة جميع الشعوب بعدل لم يكن مغيباً في وقت من الأوقات في مختلف الأنظمة العالمية التي سادت عبر التاريخ كالذي نشـــهد تغيـــيره الآن ، فالشعوب والأقليات المقهورة والمحتلة أراضيها ، لم تعامل لا بعدل ولا بمســـاواة ، بـــل إن العديد من المعايير المزدوجة تمّ التعامل بـــها مع نفس القـــضية أو أطرافها ، فإن شهدت بعض المناطق عمليات مساعدة لبلورة أوضاعها و مســـتلزمات ظروفها القومية أو غيرها ، فالأمر لا يعدو كونه تفتيتاً للكيانات التي يمكن أن تساهم بشكل أو بآخر في عرقلة المشاريع المراد فرضها .

*- إن معاملة الشعوب و الأمم بعدل استغل بشكل سافر للتدخل في الشؤون الداخلية للدول ، و حولت القضايا ذات الصلة بها ، كحقوق الإنسان و غيرها كمدخل سهل للضغط على الحكومات و تمرير ما يراد تمريره .

*- و علاوة على ذلك فقد استغل التضامن في وجه العدوان و المساواة في إظهار الطرف المهزوم دائماً ، هزيمة لمن ينتمي من حيث القومية أو الدين أو غيره من المقاييس و المعايير ، و بالتالي فرض الشروط و الحلول لمصلحة أطراف آخرين كنموذج حرب الخليج الثانية و احتلال العراق ، و الصراع العربي – الإسرائيلي ، أما من جهة التسلح ، فلا يبدو الأمر مغايراً ، بل سجل في النظام العالمي الحالي ، العديد من المظاهر و الوقائع السلبية أهمها :

*- ظهور ميل واضح بإتجاه الإنفاق العسكري خصوصاً في الدول التي تعتبر نفسها مستهدفة في النظام العالمي السائد ، فكل المعاهد و مراكز الأبحاث تشير إلى إزدياد هذا الإنفاق و بصورة نوعية عدا عن كميته ، ذلك يعود إلى ازدياد بؤر التوتر و اتساعه و اتخاذها أشكالاً جديدة .

*- إتساع دائرة الدول المالكة للأسلحة غير التقليدية بمختلف أنواعها لا سيما النووي منها ،وظهور بؤر التوتر الإقليمي ذات العلاقة بالتسلح النووي في بعض المناطق ، كنموذج الباكستان و الهند .

*- جهود بعض الدول المكثفة لإمتلاك الأسلحة الغير تقليدية ، و تركيز جهودها لإنجاز هذا الملف في أوقات قياسية ، نتيجة الإحساس بالخطر و محاولة إقامة توازن الرعب الذي يفرض في أحيان كثيرة ، و ليس كنتيجة خيارات ممكنة قابلة للتحقق بتكاليف معقولة داخلياً .

*- إحياء الولايات المتحدة مشروع الدرع الصاروخي " حرب النجوم " الذي كان من أحد الأسباب الأساسية لإنهيار الإتحاد السوفييتي .

*- إن مجمل تلك المظاهر ، قد ساعدت في تأجيج العداء للولايات المتحدة الأمريكية ، و جعلها في الموقع المسؤول عما جرى في ظل قيادتها للعالم ، قابلة تأسيس الصراع الأمريكي مع الآخرين على قاعدة محاربة الإرهاب و اجتثاث أصوله و محاربة من يرعاه و يموله و يدعمه .

*- تهميش جميع القوى الأخرى في العالم و عزلها عملياً عن مواقع الحل و الربط ، و ربطها بأزمات داخلية اقتصادية - مالية ذات صفة و خلفيات سياسية ، الأمر الذي أدى إلى غياب تام لتوازن القوى العالمي .

أما الجانب الإقتصادي و هو الأهم و الذي لم نتطرق له عملياً بين هذه المبادئ الأربعة ، إلا أن أبرز ما يسجل فيه هو الإعلان رسمياً عن جذوة النصر للرأسمالية "- ديثة القادرة على عولمة ما يخطر و لا يخطر على البال ، بدءاً من حرية التجارة العالمية و إلغاء الحواجز الجمركية و فتح الأسواق المالية دون قيد داخلي ، مروراً في التدخل في السياسات العامة للدول عبر ظاهرة المديونية و سياسات التخصيصية ، و صندوق النقد الدولي و غيرها من المؤسسات المالية ذات الهوية و المنشأ الرأسماليين ، وصولاً إلى تطويع دول العالم وفقاً لمنظور معين من التدخل من الصعب تخطيه أو تجاهله ، بدءاً من عالم الإتصالات و الثقافة وصولاً حتى إلى سلوك البشر و أمزجتها و تفكيرها .

المبحث الثاني : خلفيات و أهداف الرغبة الأميركية في الهيمنة .

لا شك إن الضربة التي تلقتها واشنطن كانت قوية بحيث أصابت عصب القرار الإقتصادي - المالي و السياسي و العسكري الأمريكي ، و بحيث يجعلها في موقع من الصعب تخيل عدم الرد في الحدود التي تتناسب مع حجم الذي تعرضت له ، إلا أن النوايا المعلنة حتى الآن ، لا تعكس الأهداف المعلنة عملياً بل يتخطاه إلى مواقع و أمور بعيدة كل البعد عما جرى ، و عن مستوى الرد" العقلاني " المبرر ؛ و هذا

ما يقـودنا إلى البحـث عن خلفية ما يجري و النهايات التي ستحـاول واشـنطن الوصول إليها .

إن العنوان الرئيسي للحملة الأمريكية هو محاربة الإرهاب و الإقـتصاص من منفذي العملية و مخططـيها ، و من ثم أضـافت عنصر الـدول الـتي تسـاعد و تـأوي ، و زادت على أولئك جميع المنظمات التي تعتبرها إرهابية دون تمييز بين المنظمات ذات الصلة ، إضافة لحـركات التحـرر و التنظيمات ذات الصفة المقاومة للإحتلال ، بإختصار جمعت الولايات المتحدة و من وجهة نظرها جميع ما يخطر و لا يخطر على البال في جهة ، و طلبت من العالم بأجمعه أن يكون إلى جانبها في هذا التصنيف ، و إلا سيكون من يرفض أو حتى من يعترض بعد حـين في الجهة المقابلة ، فلو سلمنا جدلاً بـأن ما تعرضت له واشـنطن و نيويورك هو عمل " إرهابي " خارجي التدبير بشكل كلي ، فإن جملة تساؤلات تطرح نفسها في معرض الإتهام الأمـريكي و تداعياته على الأزمة التي باتت أمريكـية المـوقع و عالمية الإمتدادات و التداعيات ؛ فهل تمكّنت واشنطن من تحديد الجهة المعتدية عليها و إثبات ذلك بالأدلة الدامغة لتعلن الحرب عليها ، حـتى تطلب من كافة دول العالم التأهب لنصرتها ؟ و لو سلمنا جدلاً أيضاً ، أن " مجموعة القـاعدة و زعيمها ابن لادن " هي الجهة المسؤولة عما جرى ، فهل يستدعي هذا الحجم من التنظيم كل ذلك التجييش و لائحة المطالب ؟ أم أن في الأمر خلفيات أخرى ، غيـر ابن لادن و جماعته ؟ و هذا ما أعلنت عنه صراحـة ، و لنفترض أن بـعض الدول أو المؤسسات أو الجماعات تساعد هذه المجموعة ،فما هو عـلاقة العالم بأجمـعه بهـذه القضية ، و وجوب عالمية التصي له ،و هنا تطـرح إشكاليات أخرى ، حـول ماهية الإرهاب ، و من الجهة المخولة لتعريفه ، و من يمكن أن يوضع تحت خانته، ومن هي الجهة المخولة بضربه ؟ ربما أسـئلة لا تنتهي يجب

الإجابة عنها للوصول إلى خلفية الحملة ، إلا أن ما يطرح على الأقل الآن يظهر بعض الملامح أبرزها :

*– تأكيد الولايات المتحدة و بشكل لا يقبل الإعتراض ، إنها الدولة الوحيدة القادرة على قيادة العالم و حل مشاكله و وفقاً للتوصيف الذي تريد .

*– إن الإرهاب لم يعد مجرد تنظيم في مكان ما في العالم ، أو ضمن سيادة دولة ما ، بل الإيحاء بأن الإرهاب هو موجود في كل مكان و حتى في الولايات المتحدة كما أعلن مسؤولوها ، و بالتالي إن حملة اجتثاثه هو مسؤولية عالمية يجب الإنضمام إليها ترغيباً و ترهيباً ، عاجلاً أم آجلاً .

*– و بما أن هذه الصفة هي الأعم على مجمل بقاع العالم ، فإن لائحة المطالب التي توزعها و تنشرها على دول العالم ، الهدف منها تحويل جميع حكومات العالم إلى " نيابات عامة " لخدمة العدالة الأمريكية " المطلقة " كما أسمتها .

*– إن الإجراءات التي تعتمدها واشنطن حتى الآن في معرض الرد ،بدءاً من التحقيقات و انتهاءاً بالعمل العسكري للحملة الأمريكية على الإرهاب ، و احتلال العراق ، و الضغط على سوريا و إيران ، لم يعد مجرد الرد على ما أصابها ، بل باتت الإتجاهات متعددة و متنوعة بتعدد و تنوع الخلفيات غير المعلنة للحملة ، بحيث تطال كل ما له صلة حتى بأمزجة الشعوب و نمط عيشها و تفكيرها و معتقداتها .....

*– إن التطور المتسارع للأمور و القضايا التي تود ربطها بقضايا الإرهاب كثيرة ، حتى أنه لا يمر يوم إن لم نقل ساعة ، و تظهر حالات ربط جديدة ، و هذا ما يؤكد أن الحملة سيكون لها بداية، إلا أن نهاياتها و ما يمكن أن يربط بها لن يكون بالسهل حصرها أو معرفة ملامح حدودها،و هذا عائد بطبيعة الأمر إلى مستوى تجاوب كل طرف معها ، و إلا من السهل إيجاد ما يورط أي

دولة معترضة أو غير متجاوبة بالمستوى المطلوب ، و هي ذريعة و هدف غير معلن لضربها .

*- إن اعتراف الولايات المتحدة علناً إن ما جرى هو حتماً من أطراف خارجيين و مساعدين داخليين ليس بالكافي لإلقاء الضوء على الحقيقة المغيبة ، و هي الطرف أو الجهة المستفيدة فعلياً من الذي جرى ، و التركيز علناً على العرب و المسلمين في حملات التشكيك و الإتهام غير المبرر بقرائن و أدلة واضحة ، و تغييب أي احتمال لإسرائيل للضلوع فيها إن لم يكن المدبر الرئيسي فيها ، باعتبار إن ما جرى ليس بمقدور أي دولة أن تنفذه إن لم يكن امتداداً داخلياً في الولايات المتحدة إلى حد مواقع القرار ذات الصلة في أدوات تنفيذ العملية ، هذا إذا إستثنينا واقع غياب آلاف اليهود عن مواقع التفجيرات يوم ذاك في مركز التجارة العالمي و غيره ، إضافة إلى استثناء واقع الإتجاهات التي تسير فيها الأمور في الداخل الأمريكي وكيفية توجيهه وفقاً للمصالح الإسرائيلية .

المبحث الثالث : السياسة الأمريكية ومحاولة القضاء على المنظمات الإقليمية .

وهو نتيجة طبيعية لسلوك القضاء على الأمم المتحدة نفسها ، فأمريكا لا تريد استمرارية أية مؤسسة عالمية أو إقليمية قديمة فهي تريد هدمها جميعها لإقامة مؤسسات بديلة لها على النمط الذي يخدم المصالح الأمريكية بعبودية كاملة بل إن الولايات المتحدة تسعى جاهدة من أجل القضاء على أية قوة إقليمية أو تجمع مهما كان نوعه بما في ذلك الإتحاد الأوروبي واستعراض الجهود الأمريكية في هذه المجالات يحتاج إلى دراسات مطولة نكتفي بالمعطيات التالية :

1- الإتحاد الأوروبي : جهدت أميركا لهدمه عبر جره إلى حرب كوسوفو وإعادة أعمارها ومن ثم الموافقة على تعديلات الأطلسي المخالفة لمواثيق الإتحاد ، وبعد ذلك شرذمة دوله في مواقفها من حرب العراق ، و أخيراً سياسة

أضعاف الدولار المهددة للإقتصاد الأوروبي ، عداك عن منع الإتحـــاد من تكوين قوته الخاصة للتدخل السريع ومعها الإحتفاظ بالقواعد العسكرية في أوروبا ، وهو ينطوي على تهديد ضمني بتفجير الأحقاد التاريخية من ايطاليا وبلجيـــكا وايرلندا و خصوصاً في سويسرا .

2- الجامعة العربية: التي أصيبت في مقتل أثناء حرب العراق .

3- مجلس التعاون الخليجي : حيث شـــجعت أميركا أعضاءه على التمرد ضد السعودية فكان إعلان البحرين ممـــــلكة و الإتفاق الحـــدودي القطري البحريني و إنشاء مدينة دبي الإعلامية و أخيراً اتفاقـــية التجارة الأمريكية البحـــرينية التي نسفت آخر قمة للمجلس .

4- مشروع الإتحاد الروسي : حيث تتدخل الولايات المتحـــدة بـــصورة علنية لإسقاط الزعماء المؤيدين لهذا المشروع في الدول المعنية .

5- تكثيف التحرك الأمريكي في الشرق الأقصى ، وذلك بهدف التحـــكم بـــأية محاولة لتأسيس تفاهم إقـــليمي و أيضاً احـــتواء التعاون الروســـي مع الشـــرق الأقصى .

6- عزل التحالفات الصينية ، حـــيث تهدد الولايات المتحـــدة أية دولة تســـعى لإيجاد صيغة تعاون مع الصين بخاصة الدول الشرق أوسطية .

7- إطلاق مشاريع إقليمية جديدة : طليعتها مشروع الشرق الأوســـط الكبـــير و هو يملك عوامل تفجيره في تناقضاته الداخلية إلا أنه جدير بإجهاض المشـــاريع الإقليمية الفرعية .

8-إحتواء مشروع تجمع دول الجوار العراقي : حيث كان مؤتمر شرم الشـــيخ تحذيراً لهذه الدول و حصر دورها في محاولة إنجاح مغامرة الإنتخابات العراقية .

9-كارثة الإقتصاد الأمريكي : كان سقوط الإتحاد السوفييتي شديد الوطأة على تكلفة الاقتصاد الأمريكي ، و إذا كان بوش الأب قد نجح في إنعاش الإقتصاد عبر حرب العراق الأولى فإن كلينتون نجح في اعتماد تقنيات اقتصادية ذكية لكنها غير كافية للإنقاذ، جاء بوش الابن ليواجه سرطاناً اقتصادياً لا يمكن حله إلا بفرض الإتاوة على العالم و هذا هو التفسير لسياسات بوش الراهنة و استفزازه للعديد من الدول .

إن الإعتقاد السائد لدى الأوساط الأمريكية بأن العالم يعيش في حالة من عدم الإستقرار يعني بأن تبقى الولايات دولة متفرقة و قائدة و عليها دور مهم عليها أن تقوم به ، و لا يمكن أن تقوم به دولة أخرى ، حيث من الصعب عليها امتلاك القدرات السياسية و الإقتصادية و العسكرية في آن واحد .

الخاتمة:

نلاحظ مما سبق أن النظام الدولي عرف تطوراً و تغيراً في الهيكل و القيم و السلوك ، كما أن هذا التحول كان سلمياً على كافة المستويات ؛ مما يعني إن حالة التغيير في النظام الدولي حالة مألوفة، فقد شهدت العلاقات الدولية تعاقب عدة أنظمة منذ معاهدة ويستفاليا 1648 مسيحي ، فاستقراء النظام الدولي يجعلنا نربط بين التغيير الذي يحدث فيه و بين التغيير الذي يحدث على مستوى أطرافه.

فأي تغيير على مستوى الأطراف سواءًا كان تراجعا أو انسحابًا أو انهيارًا يؤدي إلى ظهور ترتيبات جديدة.

و بالتالي استمرار القطبية الأحادية كنظام دولي أصبح مرهوناً بقدرة الولايات المتحدة الأمريكية على تحمل تكاليفه ، غير أن بعض المؤشرات تشير إلى أن هذه المرحلة هي انتقالية نحو التعددية القطبية ، و تتطلب فترة زمنية كافية ؛ و الخلل

الذي يعاني منه النظام الحالي سيكون أحد عوامل التحول إلى التعددية القطبية في المستقبل ، لأن النظام الحالي لا يحقق مصالح الدول بشكل متساوي.

الهوامش :

(1) حول الفلسفة الرواقية راجع : إميل برهييه ، الفلسفة الرواقية ، ترجمة جورج طرابيشي ، دار الطليعة للطباعة والنشر ، ج2 ، بيروت ، 1982 ، ص 34 وما يليها.

(2) محمد الرويفي ،محاضرات فى العلاقات الدولية ،مكتبة المعارف 1975ف ،المغرب ص 50 .

(3)-حول مفهوم الحكم في الإسلام راجع دراسة : سعيد عاشور ، موسوعة الحضارة العربية و الإسلامية ،ج3 ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ،بيروت 1987مسيحي .

(4)- حول معاهدة وستفاليا ونتائجها راجع : ممدوح مصطفي ، سياسات التحالف الدولي ، مكتبة مدبولي ، القاهرة 1997 مسيحي ، ص 9 ومايليها .

(5)- حول هذه المعاهدة وتفاصيل نتائجها راجع : محمد الريفي ، محاضرات في العلاقات الدولية ، مرجع سابق ، ص 66 .

(6) حول أسباب فشل الأمم المتحدة راجع ، حسين خليل ، الأمم التحدة وحفظ الأمن والسلم الدوليين ، مجلة الحياة النيابية ،المجلس النيابي اللبناني ، المجلد 18 ، آذار /مارس 1996 ، ص 90 - 96 .

(7) روبرت ماكنمارا ، ما بعد الحرب الباردة ، ترجمة محمد حسين يونس ، دار الشروق للنشر والتوزيع ط1 ، عمان ، 1991 ، ص7 .

(8) إسماعيل عبد الله ، أزمة الرسمالية والعولمة ، المستقبل العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، السنة 20 .، العدد 222 ، آب /اغسطس 1997 ، ص 4-25 .

(9) خليل حسين ،السلوك الأمريكي في إدارة النظام العالمي في العقد الأخير من القرن العشرين ، النظام الدولي ومستقبل العالم الثالث ، مقاربات ، المركز اللبناني للبحوث والتوثيق والإعلام ، العدد الأول 1991 ، ص 11-24 .

المراجـــــع :

1- اميل برهييه ، الفلـــسفة الرواقية ، ترجمة جـــــورج طرابيشي ، دار الطليـــعة للطباعة و النشر ، ج 2 ، بيروت ، 1982 .

2- محمد الرويفي ، محاضرات في العلاقات الدولية ، مكتبة المعارف 1975 ، المغرب .

3- سعيد عاشور ، موسوعة الحضارة العربـــية والإســـلامية ، ج3، المؤسســـة العربـــية للدراسات والنشر ، بيروت 1987 .

4- ممدوح مصطفى ، سياسات التحالف الدولي ، مكتبة مدبولي ، القاهرة 1997 .

5- روبرت ماكنمارو ما بعد الحرب الباردة ، ترجمة محمد حســين يونس ، دار الشـــروق للنشر و التوزيع ط 1 ، عمان ، 1991 .

6- سعيد حقي توفيق : النظام الدولي الجديد ، الأهلية للنشر و التوزيع ، بيروت 1999 .

7- محمد عبد الوهاب الساكت ، دراسات في النظام الـــدولي المعـــــاصر ، دار الفـــــكر العربي ، القاهرة 1985 .

8- باتريك هارمن و آخرون ، القانون الدولي و سياسة المكياليين ، ترجمة أنور مغيت ، دار الجماهيرية للنشر و التوزيع و الإعلان ، 1995 .

9- سيـــــار الجميل ، العولمة الجـــــديدة ، مركز الدراسات الإستراتيجيـــــــة و البحوث و التوثيق ، بيروت 1997 .